

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة
وعضوية القضاة السادة
يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز:-

المميز ضده :-

الحق العام

جهة التمييز:-

القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم
(٢٠١٢/٧٣٩) بمثابة الوجهي والمتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة
عشر سنوات والرسوم.

ويتلخص سبب التمييز بما يلي:-

- ١- أخطأت المحكمة بمحاكمة المميز بمثابة الوجهي وبالتالي حرم من تقديم ما لديه
من بيانات ودفع من شأنها أن تثبت براءته مما أسند له وبالتناوب إجراء خبرة
على الإصابة على ضوء مناقشة الطبيب الشرعي حيث إنها لم تشكل خطورة
على حياة المجني عليه المزعوم.
- ٢- بالتناوب أخطأت المحكمة بعدم أخذها المميز بالأسباب المخففة التقديرية حيث إن
مصالحة قد تمت ومحفوظة في ملف القضية.

الطلب :-

١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم.

٢- في الموضوع نقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم: -

التهمة التالية:-

١- جناية الشروع بالقتل العمد وفقاً للمادتين ٣٢٨ / ١ و ٧٠ عقوبات .

٢- جناية الإيذاء وفقاً للمادة ٣٣٤ مكرر عقوبات .

٣- جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد ٣ و ٤ و ١١ / ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

٤- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات.

٥- جرم السكر المقرون بالشغب وفقاً للمادة ٣٩٠ عقوبات .

بالتدقيق ،،، في البيئة المقدمة والمستمعة وجدت المحكمة بأن واقعة هذه

الدعوى وكما تحصلتها وقنعت بها نتلخص بوجود خلافات سابقة بين المتهم

والمجني عليه لقيام الأخير بضرب المتهم على وجهه بأداة

حادة وعلى اثر ذلك قرر المتهم الانتقام من المجني عليه واعد لهذه الغاية مسدس غير مرخص

وأداة حادة واخذ يراقب مكان عمل المجني عليه ويترصد ويتحين الفرصة لتنفيذه وبحدود

الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٢ / ١٢ / ٢٠١١ وأثناء قيام المجني عليه

(٢٧) سنة يقوم بإصلاح إحدى المركبات في كراج السيارات الكائن في منطقة

وأثناء عمل المجني عليه وجلسه تحت سيارة تفاجأ بالمتهم وبرفقته شخصين لم يتوصل

التحقيق إلى معرفتهما وقام المتهم بإخراج مسدسه الغير مرخص قانوناً وقام بإطلاق عيار ناري على المجني عليه أثناء أن كان ممدد على الأرض وأصيب المجني عليه في قدمه وتمكن المجني عليه من الوقوف والهرب إلا أن المتهم أطلق عدة عيارات نارية من مسدسه وأصيب المجني عليه بطلقة أخرى في محاشمه وبعد أن توقف وضع المتهم المسدس على رأس المجني عليه إلا أن المسدس (تعطل) ومن ثم قام المتهم بضرب المجني عليه على وجهه بواسطة مشرط كان بحوزته وتمكن العمال الذي كانوا مع المجني عليه من الإمساك بالمتهم ، الذي تمكن من الهرب بعد ذلك واحتصل المجني عليه على تقرير طبي وخلاصته وجود عدة ندب بفروة الرأس والجبين وظاهر الأنف والشفة العليا وكسر في الطرف السفلي الأيمن والإصابة التي تعرض لها المجني عليه شكلت خطورة على حياة المصاب وقدرت له مدة التعطيل ثلاثة أشهر من تاريخ الإصابة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق القانون على الواقعة التي خلصت إليها المحكمة وجدت أن ما قام به المتهم من أفعال مادية وقت الحادث وبعد أن قام بمراقبة المجني عليه وأخذ يتحين الفرصة المناسبة للانتقام منه نتيجة قيام المجني عليه في الماضي بضرب المتهم على وجهه بأداة حادة وحضوره إلى مكان عمل المجني عليه بعد أن جهز السلاح المناسب حيث قام بتجهيز مسدس غير مرخص لهذا بالإضافة إلى حيازته إلى أداة حادة وحضوره برفقة شخصين آخرين ولم يتوصل التحقيق لمعرفتهما بواسطة سيارة وقيام المتهم بإطلاق العيارات النارية باتجاه المجني عليه أثناء أن كان ممدداً على الأرض لإصلاح إحدى المركبات وإصابته في قدمه ومن ثم قيامه باللاحاق بالمجني عليه الذي لاد بالفرار وقيام المتهم بإطلاق العيارات النارية باتجاه المجني عليه الذي سقط على الأرض ومن ثم قيام المتهم بتوجيه مسدسه على رأس المجني عليه إلا أن مسدس المتهم () وتعطل وعلى اثر ذلك قام المتهم بإخراج المشرط الذي كان قد أحضره لهذه الغاية وقام بضرب المجني عليه على وجهه وقام الأشخاص الذين كانوا متواجدين بالكراج بإمساك المتهم حتى لا يقوم بإكمال مخططه الإجرامي وعلى اثر ذلك لاذ المتهم مع الأشخاص الذين كانوا برفقته إلى جهة غير معلومة واحتصل المجني عليه على تقرير طبي يشعر بوجود ندب بفروة الرأس والجبين وظاهر الأنف والشفة العليا وكسر الطرف السفلي الأيمن وأن الإصابات التي تعرض لها المذكور في قدمه شكلت خطورة على حياة المجني عليه وقدرت له مدة التعطيل بثلاثة أشهر من تاريخ الإصابة .

هذه الأفعال الصادرة عن المتهم بوصفها المتقدم تدل دلالة أكيدة بان نيته قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه بدليل استخدامه سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهو مسدس وإصابته بمكان قاتل من جسمه وهو القدم وطبيعة الإصابة التي نفذت وأدت إلى كسر بالقدم على اعتبار أن مثل هذه الإصابة في حال عدم علاجها ينتج عنها مضاعفات هي التي تؤدي إلى الوفاة ويكون على رأسها حدوث السكتين الدهنية والرئوية وقد شكلت هذه الإصابة خطورة على حياته ولولا حيلولة أسباب لا دخل لإرادة المتهم بها تمثلت بإسعاف المجني عليه معاذ والتدخل الجراحي والعناية الإلهية لأدت تلك الإصابة إلى وفاته .

وتجد المحكمة أن نية المتهم كانت مبيتة ومصمم عليها حيث كان قد جهز المسدس والمشرط لهذه الغاية وقام بمتابعة المجني عليه . ليتمكن من قتله على أثر قيام المجني عليه بضربه بمشرط وقيامه بإطلاق العيارات النارية لأكثر من مرة وبعد أن تمكن من إصابته حاول أن يقتله بالمسدس الذي تعطل ثم قيامه بضربه بواسطة المشرط الذي كان بحوزته على وجهه فكل هذه الظروف تجعل من عناصر العمد المنصوص عليها في المادة ٣٢٩ عقوبات من تفكير هادئ وتصميم سابق متوافرة بحق المتهم قبل إقدامه على إطلاق الأعيرة النارية باتجاه المجني عليه وإصابته بحيث تكون الأفعال الصادرة عنه تشكل جنائية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ١/٣٢٨ و ٢٠ عقوبات مما يتعين تجريمه بهذه الجنائية .

وفيما يتعلق بجنائية الإيذاء المسندة إلى المتهم بحود المادة ٣٣٤ / ١ مكرر عقوبات فإن محكمتنا وبتطبيق القانون على الأفعال المادية التي اقترفها المتهم والتي تمثلت بقيامه بضرب المجني عليه على وجهه بواسطة الأداة الحادة التي كانت بحوزته مما أدى إلى وجود ندب بفروة الرأس والجبين وظاهر الأنف والشفة العليا فإن هذه الأفعال وبهذا الوصف تشكل وبالتطبيق القانوني السليم كافة أركان وعناصر جنائية الإيذاء خلافاً للمادة ١/٣٣٤ مكرر عقوبات طبقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة .

كما ثبت للمحكمة من خلال هذه الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن المتهم كان بحوزته مسدس عندما قام بإطلاق النار باتجاه المجني عليه معاذ وكان بدون ترخيص قانوني مما يتعين إدانته بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمادتين ٤٠٣ من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وبالنسبة لجنحة حمل وحياسة أداة حادة المسندة للمتهم خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات فقد ثبت من خلال بيانات النيابة العامة المقدمة والمستمعة بهذه الدعوى إقدام المتهم على حياسة أداة حادة وحملها بشكل غير قانوني مما يتعين إدانته بهذه الجنحة .

وبالنسبة لجنحة السكر المقرون بالشغب المسندة للمتهم ، خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات فقد ثبت من خلال البيانات المقدمة والمستمعة في هذه الدعوى أن المتهم كان متناولاً للمشروبات الكحولية مما يتعين إدانته بهذه الجنحة .

لذا وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة ما يلي:-

١- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمادتين ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة ١١/ج من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة ثلاث سنوات والرسوم ومصادرة السلاح الناري المضبوط.

٢- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وفقاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها من القانون ذاته الحكم عليه بالحبس مدة أسبوعين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة المضبوطة .

٣- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب وفقاً للمادة ٣٩٠ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والنفقات .

٤- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦/٢ من الأصول الجزائية تجريم المتهم ، بجناية الإيذاء طبقاً للمادة ٣٣٤/١ مكرر عقوبات وجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٨ و ٧٠ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التحريم :-

١ - عطفاً بالمادتين ٣٢٨/١ و ٧٠ عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشرين سنة والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه نفقات المحاكمة ونظراً لإسقاط المجني عليه حقه الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً

بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف .

٢- عملاً بالمادة ١/٣٣٤ مكررة عقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف وتضمينه نفقات المحاكمة ونظراً لإسقاط المجني عليه حقه الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة مدة سنة ونصف والرسوم والمصاريف .

٣- عملاً بالمادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم وتضمينه نفقات المحاكمة ومصادرة الأسلحة المضبوطة .

ودون الحاجة للرد على أسباب الطعن التمييزي: -

نجد إن التمييز مقدم من المميز للمرة الأولى ويدعي أن لديه بيانات ودفع حرم من تقديمها بسبب محاكمة بمثابة الجاهي وبالتالي فهو غير مجبر على تقديم معذرة مشروعة تبرر غيابه عن جلسات المحكمة مما يستوجب نقض القرار المميز.

لذا وعملاً بأحكام المادة (٤/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقض نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكين المميز من تقديم بياناته ودفعه إن وجدت.

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٤٣٩هـ الموافق ٢٠١٧/٦/٢٠م

عضو _____ عضو _____ القاضي المتروك

عضو _____ عضو _____

رئيس الديوان

دقق

س.أ.